

جريمة التهرب الضريبي: قراءة سوسيو تحليلية في الاثار والمسببات

The crime of tax-evasion: a socio-analytical reading of the impacts and causes

معمر داوود
مخبر التريبة ، الانحراف و الجريمة في المجتمع (الجزائر).

daoud_maamar@hotmail.com

مباركي روميضاء*
جامعة باجي مختار عنابة ،

Roumaissa.mebarki@univ-annaba.org

تاريخ القبول : 2022/12/17

تاريخ الاستلام: 2022/10/14

ملخص:

جاءت هذه الورقة العلمية كمحاولة منا للغوص في احدى اشكال الاجرام الاقتصادي الا وهي جريمة التهرب الضريبي، اذ أصبحت تعد من بين اهم القضايا الراهنة على الساحة الدولية والمحلية للخطورة البالغة التي أصبحت تشكلها، والتي تنطوي على الاعتداء على موارد الخزينة العامة للدولة، باستخدام كافة الأساليب التدليسية والاحتمالية للإفلات من ادائها، كونها تعد من اكبر العقبات والمعوقات التي تعيق نمو وتطور اقتصاديات الدول، ذلك لما تشكله الضريبة من أهمية كبرى باعتبارها من اهم المصادر المالية التمويلية المساهمة في تحقيق الصالح العام، الا ان كون هذه الأخيرة تعد من وجهة نظر المكلف احدى صور الاستغلال الجبري التي تمارسها الدولة، فاضحت بدورها تمثل المعيار الذي يوضح على أساسه انعدام التوافق في العلاقة بين الفرد والنظام، التي تعد من بين اهم النتائج المتوصل اليها باتباع المنهج الوصفي التحليلي في تحليل المادة العلمية قيد الدراسة، والتي هدفنا من خلالها لعرض اهم المسببات والاثار المترتبة عن هذه الظاهرة، من خلال طرحها وفق أسلوب سوسيوولوجي تحليلي، يختلف عما هو متعارف عليه قبلا من طغاء الصبغة الاقتصادية، المالية والقانونية البحتة فقط، وهو ما قد يفتح المجال امام الجهات المختصة بتحفيزها على خلق اليات فعالة في التصدي لهذه الظاهرة من مختلف جوانبها.

الكلمات المفتاحية: الضريبة؛ الجريمة؛ التهرب الضريبي.

Abstract:

Our scientific paper came as an attempt to delve into one of the forms of economic crimes, which is tax evasion, since It has become one of the most important current issues on the international and local levels with extreme danger, that involves assaulting the public treasury resources of the state, by using all fraudulent methods to evade their performance. It is one of the biggest obstacles that hinder the growth and development of the countries economies, because of the great importance of the tax as one of the most important financial sources funding and contributing to the achievement of the public good, however, taxes are considered as a form of forced exploitation practiced by the state from the taxpayer's point of view that ,accordingly, became a criterion characterizing the lack of compatibility in the relationship between the individual and the system, that is among the most important results reached by following the descriptive analytical approach during our analysis of the scientific material under study, through which we aimed to present the most important causes and effects of this phenomenon, by presenting it in a socio-analytical pattern. This latter, differs from the previous studies that are characterized by the predominance of the economic, financial and legal pure nature. This newly studied pattern, may open the way for the competent authorities to create effective mechanisms to address this phenomenon in all aspects.

Keywords : crime; tax; crime of tax evasion.

مقدمة:

تعد مسألة التنمية الاقتصادية بمثابة المقياس الحقيقي التي تقاس به حيوية أي مجتمع، لذلك فإن المحافظة على نمو اقتصادي صحي ومعتدل يكون قادر على الاستجابة لمتطلبات السوق من سلع وخدمات في إطار القدرة على الإنتاج أصبحت من أهم القضايا الراهنة التي تشغل كيان الدول بما تحويه من افراد ومؤسسات.

وبالتالي فإن زيادة الانفاق العام للدولة من اجل القيام بدورها في تحقيق اهداف السياسة العامة في مختلف القطاعات، يتطلب منها المحافظة على الموارد المالية للخرينة العمومية والتي تعد الضريبة من اهم مواردها وإيراداتها لتمويل النفقات العامة، ومنه فإنها تعتبر أداة من الأدوات القانونية التي توزع بها الدولة الأعباء بين افرادها حسب مداخيلهم وقدراتهم، فتشكل بذلك عبئا ثقيلا على المكلفين بدفعها، ما جعل العلاقة بين الضريبة والمكلف غير توافقية لطبيعة نظرة هذا الأخير لها على انها ممارسة تعسفية من قبل الجهة المهيمنة المتمثلة في كيان الدولة، اذ رسخ في ذهن البعض بانها اقتطاع غير عادل لجزء من أموالهم دون رجوع ذلك بالمنفعة المباشرة عليهم، هذا ما قد اصبح مؤشرا على غياب قيم التضامن وروح التكافل بين افراد المجتمع الواحد، لعدم امتثالهم لطبيعة الانتماء للدولة وروح المواطنة، بتقديم المنفعة الخاصة على العامة، ما أدى الى ظهور حالة من التفكك في النظم الاجتماعية التي أدت بدورها الى ظهور سلوكيات انحرافية وظواهر إجرامية في المجتمعات كانت لها اشكال ودوافع واثار مختلفة على الفرد ومنه على المجتمع.

الامر الذي اوجب تدخل التحليل السوسيوولوجي لفهم هذه الظاهرة، والذي من شأنه ان يكشف لنا الطبيعة الخفية للظاهرة الاجرامية، والتي نخص بالذكر منها التهرب الضريبي والمسببات المختلفة التي يمكن ان تؤدي بالفرد الى ارتكاب هذا الفعل الاجرامي الذي تم اختزاله قديما في اطار قانوني واقتصادي بحث، دون الاخذ بعين الاعتبار لأهمية العوامل الأخرى المساهمة في انتشارها.

وعليه فجريمة التهرب الضريبي التي تقوم في أساسها على امتناع المكلف بدفع مستحقات الخزينة العامة باستعمال كافة الأساليب والوسائل المشروعة وغير المشروعة، وتركيزا على هذا الأخير بعدم مشروعية الفعل التي تكون قائمة بالضرورة على المخالفة الواضحة والصريحة لنصوص القانون الجبائي، قد أدى الى تفاقم هذه الظاهرة في مختلف المجتمعات، خاصة في فترة الجائحة التي اثقلت كاهل الدول من خلال اضعاف فاعلية الضريبة، التي بدورها تؤدي الى عجز الدولة عن تغطية نفقاتها، وبالتالي اضعاف القدرة على توجيه كافة الاستثمارات والأنشطة سواء منها الاقتصادية،

الاجتماعية، السياسية... الخ، وهذا ما يؤدي الى فتح الأبواب امام انتشار الانحرافات و السلوكات الاجرامية بكافة أنواعها وبمختلف وسائلها، نتيجة للخلل الذي سببته الضريبة بعدم تأديتها.

الإشكالية:

ولمعالجة هذه الدراسة استوجب منا طرح الإشكالية التالية :

فيما تتمثل الأسباب الناجمة وراء ارتكاب جريمة التهرب الضريبي؟

وفيما تتمثل الآثار المترتبة عنها؟

وعليه وللإجابة عن هذه الإشكالية، سنحاول التطرق لتحديد المفاهيم الأساسية للدراسة، بدءا من مفهومية الضريبة وصولا الى مفهومية جريمة التهرب الضريبي، في محاولة منا للكشف عن اثار هذه الجريمة والأسباب الكامنة وراء تفشيها، من خلال مقارنة سوسولوجية انومية تتولى الكشف عن هذا السلوك الانحرافي و الاجرامي باعتباره ظاهرة اجتماعية بامتياز قبل ان تكون اقتصادية او قانونية، ذلك ان التنشئة الاجتماعية والمحيط الاجتماعي للفرد الذي يعتبر المكون الأساسي للمجتمع يلعب الدور الكبير في تعزيز او تثبيط الاقدام على إتيان الفعل الاجرامي، كذلك التطرق الى النصوص التشريعية الجزائية التي تضمنها قانون العقوبات الضريبي الجزائري حول تجريم ظاهرة التهرب الضريبي، معتمدين على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل النصوص المرتبطة بالظاهرة قيد الدراسة، ختاماً بتقديم لاهم النتائج والتوصيات المتوصل اليها.

1. مفاهيم الدراسة:

1.1. مفهوم الجريمة :

1.1.1 لغة : من جرم بمعنى كسب وقطع، وقيل أنها كلمة فارسية معربة، والجرم : مصدر الجارم الذي يجرم نفسه وقومه شرا كما تعني التعدي والذنب، فالجريمة والجارم، بمعنى الكاسب وأجرم فلان أي اكتسب الإثم. (ماهية الجريمة وتأصيلها الشرعي والقانوني، 2013)

2.1.1 اصطلاحاً : هي محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير أو قصاص. (سرور،

2004، ص13)

وهي كل فعل غير مشروع إيجابيا كان ام سلبيا، يصدر عن إرادة جرمية يفرض له القانون جزاء جنائيا. (عبد الباسط علي جاسم، 2015، ص333)

3.1.1 سوسولوجيا: يذهب علماء الاجتماع الى ان المجتمع هو الذي يحدد أنماط السلوك التي

تتعارض مع قيمه ومصالحه، ومن ثم يطلق عليها وصف الجريمة، وعليه فالجريمة هي سلوك يعبر عن نقص شعور التضامن الاجتماعي لدى المجرم. (احمد لطفي، 2016، ص-ص 57-58)

ومما سبق نستنتج بانها (الجريمة) تعتبر بأنها كل فعل يتناقض مع ما هو نافع للمجتمع وما هو عادل له، وبالتالي هو كل فعل او عمل يعاقب عليه القانون أي له نص وحكم قانوني يحظر ويعاقب أي شخص يرتكبه، يصدر عن إرادة المكلف التي توجب عليه فرض الجزاء القانوني، وبالتالي يكون هذا الحكم نابع من خصوصية المجتمع الذي ينتمي اليه المكلف، حيث ان مفهومية الجريمة تختلف من مجتمع لآخر بمعنى قد يكون أي فعل جريمة بالنسبة لمجتمعنا وليس جريمة بالنسبة لمجتمعات أخرى.

4.1.1 اجرائيا : الجريمة هي فعل او امتناع عنه، يؤدي الى الضرر بالغير ويعاقب عليه القانون.(احمد لطفي، 2016، ص54)

2.1. مفهوم الضريبة :

1.2.1 لغة : من ضرب يضرب ضربا ضربه، والضريبة الصوف أو الشعر ينفذ ثم يدرج ويشد بخيط ليغزل، فهي ضرائب، والضريبة: الصوف يضرب بالمطرق، وغيره الضريبة القطعة من القطن أو الصوف. (ابن منظور، 1968، ص548)

2.2.1 اصطلاحا : تعرف الضريبة بأنها فريضة مالية تؤدي للدولة أو الهيئات التابعة لها، بموجب قواعد مقررة أو بصورة نهائية من المكلفين لاستيعاب النفقات العامة. (قاسم، 2008، ص81)

وهي ذلك المبلغ من المال تفرضه الدولة وتجببه من المكلفين بصورة جبرية ونهائية ودون مقابل وذلك من اجل القيام بتغطية النفقات العمومية. (علي، 2005، ص176)

3.2.1 سوسيوولوجيا : ذهب بعض الباحثين الى وصفها بانها علاقة تبادلية بين الفرد والدولة، انطلاقا من نظرية العقد الاجتماعي ل "جون جاك روسو" واتجه اخرون الى عدها عقد ايجار، فالدولة توجد وتنشئ الخدمات والمرافق العامة والفرد يدفع لها الايجار نظير استخدام هذه المرافق وهي الضريبة. (قاسم، 2008، ص80)

وبالتالي فهي وسيلة قانونية تنتهجها الدولة توزع بها الأعباء بين الأشخاص تبعاً لمداخيلهم ولقدراتهم المالية وتكون دون مصلحة شخصية تعود على من يقوم بدفعها كل ذلك قصد تغطية الأعباء العامة التي تعود بالنفع على الفرد ومنه على المجتمع لاحقا، بحيث تأخذ في الاعتبار مراعاة قواعد اساسية في فرضها وإلا انحرفت عن أهدافها ومبادئها ومهامها، فعدم التقيد والالتزام بتلك القواعد قد يؤدي لا محالة إلى ما يسمى بالتهرب الضريبي على اختلاف طرقه سواء منها المشروعة او غير المشروعة.

4.2.1 اجرائيا : تعرف الضريبة بانها مقدار من المال، تفرضه الدولة من خلال وزارة المالية على جميع الافراد، دون حصولهم على عوض مباشر، حيث تمول من خلالها جزءا كبيرا من احتياجاتها المالية.(عمر وصفي، 2013، ص656)

3.1. مفهوم التهرب الضريبي :

1.3.1 لغة : التملص والتهرب من المسؤولية : والتهرب الضريبي (الاقتصاد) تخفيض أو تقليل قيمة الضريبة.(محمد، 2018، ص481)

2.3.1 اصطلاحا : هو تخلص المكلف من الالتزام بدفعها بوسائل مختلفة قد تكون مشروعة او غير مشروعة.(محمود حسين، 2010، ص107)

في حين **J.C.Martinez** يعرفه بأنه : " فن تفادي الوقوع في مجال جاذبية القانون الجبائي ".
(J.C.Martinez,1984,p13)

وعليه يشير التهرب الضريبي الى ذلك السلوك الذي يحاول به الفرد عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا او جزئيا دون ان يلقي بعبئها على شخص اخر، وللحيلولة دون المراوغة يتخذ الفرد المكلف بدفع الضريبة أساليب وتقنيات مختلفة قد تكون قانونية مشروعة او غير مشروعة. ومنه فقانونية الوسائل التي يستخدمها الفرد للتهرب من الضرائب تعتبر غير شرعية من حيث الجوهر، لان النتيجة هي نفسها من ناحية الحاق الاضرار بالخزينة العامة للدولة سواء تم اكتشاف التهرب او لم يتم اكتشاف ذلك، وعليه ونسبة للخسائر التي يسببها التهرب الضريبي لكلا الطرفين سواء فيما يتعلق بالدولة او بالمكلف يكون دائما مرتبطا بالمشروعية في التدبير او التنفيذ.

3.3.1 اجرائيا : يعرف بأنه اية مساع أو جهود أو محاولات يقوم بها المكلف للتخلص من كل أو جزء من التزاماته القانونية بأداء الضريبة المستحقة عليه.(سهام، 2011، ص18)

4.1. مفهوم جريمة التهرب الضريبي :

1.4.1 لغة : تملص وتهرب من مشكلة حاول الابتعاد عنها والتملص منها بطرق غير قانونية.(محمد فؤاد، 2018، ص481)

2.4.1 اصطلاحا : هو كل فعل يقوم به الدافعون، أو المكلفون بالضرائب، للتهرب من دفع الضريبة بوسائل غير مشروعة.(محمد، 2018، ص255)

يعرفه **Andrée Bari Iari** : بأنه الامتناع او التخفيض بطريقة غير شرعية عن دفع الضرائب المستحقة , و نماذجه متنوعة جدا كالأخطاء الإدارية في التصريحات , تخفيض الإيرادات , تضخيم النفقات .
(André,1992,p92)

وعليه فاختلاف جل التعاريف السابق ذكرها يرجع إلى اختلاف زاوية النظر في تفسير المفهوم من قبل المختصين، فنظرة المختص في القانون تختلف عما يراه عالم الاجتماع منها عما يراه المختص في علم الاقتصاد ... الخ، إلا أنها اشتركت جميعا في ذات السياق وهو الانتهاك الذي يعاقب عليه القانون والذي يتمثل في انتهاك الشخص الذي يدفع الضريبة للنصوص التشريعية والقانونية من خلال استعمال مختلف وسائل الاحتيال والتحايل على القانون، مستفيدا من بعض الثغرات في التشريعات الضريبية بهدف الوصول الى عدم الالتزام بدفع الضريبة والتخلص من عبئها كليا او جزئيا.

3.4.1 اجرائيا : تخلص المكلف من التزامه القانوني، بعدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا او جزئيا باتباع طرق وأساليب احتيالية مخالفة للقانون.(عدي، 2008، ص 20) ومنه فمشروعية الوسيلة التي يتبعها الفرد في التهرب من أداء الواجب الضريبي تعتبر غير مشروعة في الأساس، اذ ان النتيجة واحدة وتكون بالحاق الضرر بالخزينة العامة للدولة سواء كشف التهرب او لم يكشف، ومنه فالتهرب الضريبي دائما ما يكون غير مشروع لتسببه بالخسائر التي ستعود على الخزينة من جهة، وعلى الفرد من جهة أخرى في المستقبل.

2. النظريات المفسرة للدراسة :

1.2. المقاربة النظرية (الانومية) لروبرت ميرتون : لقد تعددت واختلفت التوجهات النظرية في تفسير الفعل الإجرامي ويعود ذلك للعديد من العوامل التي تتدخل في وقوع الظاهرة الإجرامية، اذ ان عدم تراصف هذه المقاربات النظرية في توجهاتها التفسيرية يعود إلى اهتمامها بإحدى أو جملة من تلك العوامل، ومن بين هذه المقاربات النظرية نجد المقاربة السوسولوجيا الوظيفية التي تناولت تفسير الفعل الإجرامي من وجهة نظر انومية ومن أهمها المقاربة النظرية لروبرت ميرتون.

لقد قام "ميرتون" بتطوير أفكار دوركايم عن اللامعيارية ولكنه لم يقف عند المستوى الذي وقف عنده إميل "دوركايم" فقد افترض منذ البداية أن ثقافة أي مجتمع تتألف من مجموعة أهداف ثقافية مشروعة وذات إجبار اجتماعي أو ضغط ثقافي ومجموعة من السبل منها ما هو مشروع تبيحه الثقافة وتسمح للأفراد بإتباعها في تحقيق الطموحات والأهداف، والمجموعة الثانية من السبل غير مشروعة وهي التي لا تبيحها ثقافة المجتمع ولا قوانينه، فالمجتمع يتألف من مجموعة من الأفراد المتباينين في خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية وإمكانياتهم، الأمر الذي

يجعلهم متباينين في كيفية بلوغ السبل المشروعة لتحقيق أهدافهم المشروعة. (نبيل، 1999، ص-ص 354-355) فحسبه لكل بنية اجتماعية عنصران أساسيان المعايير والأهداف الثقافية :

1.1.2. المعايير: وهي مجموعة القواعد التي تحكم السلوك وتضبط وسائل الوصول إلى الأهداف، من خلال قنوات معينة وترتب هذه المعايير الوصول إلى هذه الأهداف حسب قيمتها الاجتماعية، فهناك طرق مثلى وطرق مستحسنة وأخرى مقبولة وغيرها ممنوعة. (مصطفى، 1981، ص75)

2.1.2. أهداف ثقافية : يتكون كل مجتمع من مجموعة من الأهداف والاهتمامات المحددة حضاريا وتشكل هذه الأهداف الآمال المشروعة التي يحددها المجتمع لأفراده وهي مرتبة حسب أهميتها في السلم ألقيمي للمجتمع، وتعلق وظيفة هذين العنصرين بوظائفهما في إطار النشاطات الاجتماعية الأكثر شيوعا. (مصطفى، 1981، ص76)

وعليه هناك علاقة ديناميكية فيما يتعلق بالأهداف والمعايير، فتارة يكون هناك تأكيد على الأهداف من قبل المجتمع، مع تساهل وتراخي في المعايير وبهذا تصبح كل الوسائل صالحة للوصول إلى الهدف المرجو، ففي هذه الحالة نكون أمام مجتمع مختل وغير سوي " ذي بنية غير مكتملة " وفي تارة أخرى يمكن للبنية الاجتماعية أن تعطي وزنا مفرطا للأهداف الاجتماعية على حساب المعايير، فيتوجه الاعتقاد نحو الوصول إلى تلك الغايات بإتباع واختيار أكثر الطرق نجاعة على حساب مراعاة مدى شرعيتها، فإذا انتشرت هذه النمطية في مجتمع ما فإنه بالضرورة يكون هناك ضعف لقوة المعايير الضابطة المحددة للوسائل المشروعة، فنتيجة له يظهر نوع من التراخي الاجتماعي مما يبيح جل الوسائل سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة لتحقيق تلك الأهداف التي أصبحت تحتل قيمة أساسية ذات إكراه وإغراء كبيرين على الأفراد اتجاه تحقيقها.

وقد حدد ميرتون أن هناك خمس حالات يمكن أن تنتج عن العلاقة بين الأهداف والمعايير أربعة منها تنطبق على موضوع دراستنا وهي :

أ. الانحراف الابتكاري : والذي يعبر عن ابتكار وتطوير سبل ووسائل غير مشروعة من قبل الأفراد لتحقيق أهدافهم. (نبيل، 1999، ص-ص 346-347)

فالمجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات يحدد جملة من الأهداف لأفراده، فقد يكرس المجتمع مثلا اهتماما مفرطا لقيم الغنى والنقود، فيسعى الفرد إلى تحقيقها وإذا حدث أي خلل على مستوى البنية الاجتماعية، فإنه يكون هناك ضعف على مستوى القيم والمعايير الضابطة والمحددة للوسائل المشروعة لتحقيق هذا الهدف (الغنى).

ب. الانحراف الانتمائي: ويشير به إلى انتماء الفرد لبيئة منحرفة منذ نشأته الأولى. (نبيل، 1999، ص346) وعليه فالفرد في مراحل الأولى التي يبدأ فيها في بناء شخصيته في إطار إحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية (مدرسة، الأسرة، جماعة رفاق، وسائل إعلام واتصال... الخ) يبدأ في اكتساب خصاله الأولى، فعلى سبيل المثال إذا نشأ الفرد في بيئة أسرية منحرفة تعتمد على وسائل تربوية منحرفة فإن الفرد سينحرف بدوره ومنه يمكن القول أن المتهرب عموماً إذا نشأ في بيئة أسرية منحرفة تقوم على أساس كسب غير مشروع كالسرقة، التحايل، التهرب الضريبي، فإن الفرد يستغذى بصفة آلية على هذه السلوكيات وقد تنطبع وتنعكس على سلوكه مستقبلاً.

ج. الانحراف الانسحابي: يشار به إلى فشل الفرد في التكيف مع بيئته الاجتماعية مما يؤدي به إلى فشله في التعاطي مع واقعه المعيش. (نبيل، 1999، ص-ص346-348)

فيصبح بذلك الفرد يشعر بحالة من عدم الانتماء والاعتزاز مما يؤدي به إلى عدم قبوله وتكيفه مع الوسائل والأهداف المحددة من قبل مجتمعه، فيسعى بوسائل غير مشروعة إلى تحقيق أهداف مشروعة، فعلى سبيل المثال يمكن للفرد أن يسعى إلى اكتساب أموال أو الرقي إلى طبقة أو مكانة اجتماعية مرموقة (النفوذ والغنى) مثلاً بوسائل غير مشروعة، كالتحليل على المؤسسات المالية عن طريق عدم تسديده لديونه وعدم الالتزام بدفع ضرائبه.

د. الانسحاب الثوري: وهو الذي يؤدي بالفرد إلى ارتكاب جرائم غير مشروعة كالعنف، الإلتلاف، الفساد... الخ. (نبيل، 1999 ص347)

ويقصد به تمرد الأفراد على المعايير الاجتماعية المحددة من قبل البناء الاجتماعي بمعنى لا يقبل بالوسائل المحددة من قبل مجتمعه لبلوغه وتحقيق الغايات الاجتماعية المرسومة من قبل مجتمعه، فيسعى للاعتماد على وسائل يراها هو مناسبة إلا أنها غير مشروعة اجتماعياً لتحقيق تلك الأهداف، كسعي الفرد إلى ابتكار طرق سواء كانت جائزة في نظره أو غير جائزة للتهرب من دفع الضرائب وعدم تسديدها، لكي يتجنب خسارة جزء من أمواله وكذا تحقيق المنفعة الشخصية على حساب المنفعة العامة.

وخلاصة القول، يمكن الإشارة إلى المكانة الهامة التي يجب أن نعطيها لميرتون كخطوة أساسية في السير نحو نظرية جدلية في فهم السلوك الجانح، وهو ما يعتبر قفزة نوعية وأكيدة للأمام في الفهم العلي لمشكلة السلوك الجانح عامة، فهي قد حلت فعلاً التناقض الذي أوقعنا فيه دراسات العوامل السائدة التي أدت إلى نتائج متعارضة بخصوص أسباب الانحراف والجريمة.

3. أسباب التهرب الضريبي :

يكمن وراء ارتكاب جريمة التهرب الضريبي جملة من الاسباب والعوامل، التي تدفع بجل المكلفين لعدم الالتزام بواجباتهم الضريبية، وغالبا ما تعود الى دوافع ذاتية، نفسية، وأخلاقية، او الى دوافع اقتصادية، مالية ونجد من بينها ما يلي :

3.1. الأسباب التشريعية : تعتبر من اهم أسباب التهرب الضريبي، ومرجع ذلك اما الى النقص في التشريع الضريبي، وعدم احكام صياغته، واحتوائه على ثغرات ينفذ منها المكلفون ليتخلصوا من دفع الضريبة. (خالد شحادة، 2008، ص217)

اذ قد يعود هذا التعقيد الكبير في عدم وجود نصوص قانونية واضحة وفعالة تجرم التهرب الضريبي، مما سهل ذلك على المكلف بدفعها لإيجاد ثغرات للتملص من أدائها بالإضافة الى الإعفاءات والتخفيضات التي تحددها الإدارة، والتي قد تتسبب في زيادة الازمات خاصة للدوائر المالية مما قد يساعد في احتمالية زيادة التهرب الضريبي.

3.2. الأسباب الأخلاقية: فهم يتناسب عكسيا مع الشعور الوطني في مصلحة المجتمع، ورعايته ومع الشعور بتحمل المسؤولية في تحمل الأعباء العامة فضعف المستوى الخلقى للأفراد يحفزهم على التهرب من أداء الضريبي. (غازي، 2006، ص343)

وعليه فالمستوى الأخلاقي للفرد أي مستوى الوعي لديه ينعكس إيجابا او سلبا على أدائه للضريبة، بمعنى كلما كان المستوى الأخلاقي للفرد عاليا كلما كانت روح المسؤولية بأداء الواجب الضريبي عنده موجودة بقوة، ما ينعكس ذلك على دفع كامل مستحقاته للزينة، ومنه تحقيق النفع والمصلحة العامة من خلال المساهمة في الازدهار والنمو الاقتصادي للدولة والعكس صحيح.

3.3. الأسباب الإدارية: ان سوء تنظيم الإدارة الضريبية وعدم كفاءة وكفاية العاملين لديها وعدم وجود فروع كافية لها في جميع ارجاء الدولة، وضعفها وعجزها عن كشف وسائل التهرب يعد من الأسباب الهامة التي تحفز المكلفين على التهرب الضريبي. (علاء سعيد حسين، 2014، ص30) فالمكلف بدفع الضريبة وقبل اقدمه على فعل التهرب سوف يدرس فعليا ومسبقا كل العوامل التي تحول دون كشفه وتسهل له إمكانية قيامه بهذا الفعل، والتي تتمثل في ضعف الإدارة الضريبية وعجزها في تقدير الجريمة الضريبية والكشف عنها، إضافة الى عدم وضوح الإجراءات الإدارية الخاصة بتحصيل الضرائب وتعقدها، ناهيك عن ضعف المستوى الخلقى للموظفين نتيجة انعدام المحفزات المادية والمعنوية لهم مما يدفعهم الى تقاضي الرشوة وغيرها، في حين انه اذا رأى بحسب تقديره العكس أي ان ما سيقدم عليه سينكشف سيتراجع ولن يفعله.

4.3. الأسباب المتعلقة بالنظام الضريبي: توجد عدة عوامل تؤثر على التهرب ونطاقه والتي ترتبط

بطبيعة التنظيم الفني الضريبي ومدى استقرار التشريع الضريبي والتي نجملها في العناصر التالية:

1.4.3. تعقد النظام الضريبي: ان الضريبة التي تتطلب إجراءات عديدة ومعقدة سواء اثناء ربطها

او تحصيلها تدفع المكلفين الى التهرب. (مراد، 2016، ص156)

2.4.3. ضعف العقاب المفروض على المتهرب: ان حجم العقاب الذي تفرضه الدولة على المتهرب

يؤثر على التهرب الضريبي، بحيث ان المكلف يقارن درجة الخطر، فاذا كان العقاب اكبر من المبلغ الذي

يعود عليه، يبتعد عن ذلك التهرب وان كانت اقل بكثير منه. (مراد، 2016، ص156) بمعنى انه كل ما

كان العقاب المفروض من قبل الدولة اعلى و اكبر من المبلغ الذي سيستفيده المكلف او يعود عليه من

تهربه منها بعدم دفعها، سيبتعد بذلك عن التهرب الضريبي وسيلتزم بتسديد ما عليه في الوقت المحدد

لها، في حين اذا كان العقاب اقل من المبلغ المفروض عليه سيشجعه ذلك على القيام بفعل التهرب

الضريبي والاستمرار فيه والاكثر منه.

3.4.3. ضعف الرقابة الضريبية: عندما يشعر المكلف بضعف الرقابة الضريبية او عدم وجودها،

فانه يزيد ميله للتهرب. (مراد، 2016، ص157)

4.4.3. ارتفاع العبء الضريبي: يرتبط هذا السبب بالحالة الاقتصادية السائدة وبالنظم الضريبية

المطبقة، فهو نسبة جملة الضرائب المفروضة على المكلف الى صافي دخله، وبالتالي ان قدرة المواطن

على تحمل الضريبة متوقف على دخله. (خالد شحادة، 2008، ص218-219) وبالتالي اذا زادت الضريبة

على دخل المكلف بصورة كبيرة، أي بعد تناسب سعر الضريبة مع القدرات التكاليفية والمالية للأفراد،

هذا ما سيشجعه على الاقدام على فعل التهرب الضريبي، في حين اذا كان العبء الضريبي قليلا

سينعكس على الفعل (التهرب) بالعدول عن القيام به.

5.3. الأسباب النفسية : فكلما زاد الوعي المالي ضعف الباعث على التهرب، وبالعكس كلما ضعف

الوعي المالي كان التهرب قويا و ملموسا. (خالد امين، 2015، ص40)

6.3. الأسباب الاقتصادية : تؤثر الظروف الاقتصادية تأثيرا كبيرا على ظاهرة التهرب الضريبي، اذ

ان الملاحظ ان نسبة التهرب تقل كثيرا في أوقات الازدهار والرخاء وتكثر في أوقات الازمات الاقتصادية.

(علاء سعيد حسين، 2014، ص30)

وعليه فالوضع الاقتصادي يعتبر بمثابة الانعكاس تجاه أداء المكلف لواجبه الضريبي، أي انه كلما

ساعات كانت وفرة في الأرباح بالنسبة للمكلف كلما اعرض عن الاخلال في أداء واجبه الضريبي، وكلما

ساعات الظروف الاقتصادية اثر ذلك سلبا على المكلف بعدم تعريض أمواله للخطر واحتفاظه بها وعدم تسديده لمستحقات الخزينة العمومية المفروضة عليه لدى الجهات المختصة.

4. اثار جريمة التهرب الضريبي :

يترتب عن جريمة التهرب الضريبي اثار جد وخيمة على الخزينة العامة للدولة، باعتبار ان الضريبة تعتبر من اهم مواردها التي تساهم بشكل كبير في تحقيق أهدافها، ومنه فان أي اخلال في أدائها سيؤثر على دورها وفعاليتها، وعليه سنوجز في العناصر التالية لاهم الآثار المترتبة عن جريمة التهرب الضريبي:

1.4. الآثار الاجتماعية : تظهر الآثار الاجتماعية للتهرب الضريبي بشكل جلي في عدم شعور المكلفين بتطبيق مبادى العدالة والمساواة في فرض الضريبة عليهم، التي تعنى بشمولية الضريبة على الجميع، لذلك فان الاخلال بالمفهوم العام للعدالة الاجتماعية، راجع لعدم المساواة في الخضوع للضريبة. (خالد شحادة، 2008، ص223)

وعليه ولاعتبار ان الضريبة تمثل مظهرا من احد اهم مظاهر التضامن الاجتماعي في المجتمع، فان أي تقصير او تهاون في أدائها، سواء باستخدام اساليب او طرق مشروعة وغير مشروعة في عملية التنصل من دفع المستحقات الواجبة على المكلف أدائها، إضافة الى الشعور بالالعدالة بين المكلفين من ناحية المساواة في توزيع الأعباء الضريبية عليهم، وذلك بعد مراعاة وضعياتهم بمن هم اعلى منهم دخلا، ناهيك من المتهربين تماما من أداء واجباتهم الضريبية، و عليه فعدم المراعاة لهذه الفوارق الاجتماعية في تقدير الوعاء الضريبي الواجب على فرد خاضع للضريبة من شأنه ان يخلق فجوة كبيرة قد تؤدي الى المدى البعيد الى نشوب إضرابات قد تساعد في انتشار الانحرافات والجرائم في الهيكل المالي والإداري للدولة، وهو ما سينعكس سلبا على كافة الهياكل الأخرى في المجتمع.

كل هذا مرده الى التعدي على روابط التضامن الاجتماعي لأفراد المجتمع الواحد، وذلك من خلال تنامي ضعف او غياب روح المواطنة بينهم، والتي قد تكون بمثابة الدافع الأكبر لهم بعدم امتثالهم للقوانين الضريبية الواجبة عليهم ادائها، والتي تعتبر نتيجة لفقدان ثقة المكلف في نظامه الضريبي، التي تتبلور من خلال مدى فعالية تطبيق هذه القوانين المجحفة من وجهة نظرهم في حق البعض منهم.

فالتهرب الضريبي لبعض المكلفين في بعض الأحيان يعتبر بمثابة الدافع لغيرهم لارتكاب نفس الفعل الجرمي، الامر الذي قد يؤدي بدوره كما ذكرنا سابقا الى حالة من التفكك وزعزعت الاستقرار الاجتماعي في المجتمع، ما ينجر عنه مجموعة من النتائج الكارثية المعرقلة لحسن سير الأنظمة

الضريبية للدولة، ومنه عرقلة الاستثمارات والمشاريع المساهمة في تحسين الوضعية الاجتماعية للأفراد، كخلق مناصب شغل، تخفيض حجم البطالة، رفع الأجور وغيرها، ومنه كلما كان الاخلال بالالتزامات الضريبية كبيرا كلما كان وقعه اكبر واثره وخيما على الحياة الاجتماعية للأفراد.

2.4. الآثار النفسية : التهرب الضريبي يضعف ايمان المجتمع بدور الدولة في تحقيق الخدمات الضرورية للأفراد ويقلل الثقة بالإدارة المالية، وتصبح الضريبة عامل افساد أخلاقي. (خالد شحادة، 2008، ص223)

ان غياب عامل الصدق في التعامل مع الجهات الإدارية المالية للدولة، من شأنه ان يكسر جسر الثقة بينها و بين المكلف الواجب عليه أداء فرائضها المالية، الامر الذي يؤدي الى تدهور الحس الضريبي النابع من هدر القيم الأخلاقية لدى افراد المجتمع، ناهيك عن اضعاف روح الانتماء والتضامن الاجتماعي والانانية في التعامل فيما بينهم، نتيجة للإحساس بعدم المساواة، سواء من ناحية توزيع الأعباء الضريبية او من ناحية تحقيق الخدمات الضرورية لهم، ما يولد شعور عدم الرضا لعدم تناسق هذه الاخيرة وتناسقها مع الفريضة المالية الملقاة على عاتقهم، الامر الذي قد يدفع بالمكلف الى ارتكاب جرم التهرب الضريبي بشتى الوسائل، بغية تفادي أداؤها، من اجل تحقيق اهداف قد تكون محددة ومخطط لها مسبقا.

3.4. الآثار الاقتصادية : ان الانعكاسات السلبية على الاقتصاد الوطني يؤدي التهرب الضريبي، ذلك لاعتبار ان الضريبة تعد من اهم المتغيرات الاقتصادية لها، فمثلا بالنسبة للاستثمار وعليه فان النقص في الإيرادات الدولة بسبب التهرب يحد من مقدرة الدولة على القيام بالمشاريع الاستثمارية التي تقتضيها التنمية، ما يترتب على ذلك من ركود اقتصادي متميز بارتفاع معدلات التضخم والبطالة. (مراد، 2016، ص123)

ومنه نستنتج بان كل انتهاك او تقاعس في أداء الواجب الضريبي من شأنه ان يتسبب في اثار وخيمة لاقتصاديات الدول، كالانقاص في حجم الحصيلة المالية للخزينة العامة المستقاة أساسا من الضريبة، التي قد تقف حائلا بدورها امام استقرارها لاحقا، وعليه فان هذه الخسارة التي تصيب الخزينة قد تكون بمثابة البيئة الخصبة في تكون السبب المباشر للدافع لارتكاب التهرب الضريبي.

فالعجز الذي يصيب الدولة في عدم امكانياتها على توفير كافة متطلبات افرادها، هو في حقيقة الامر الدافع الاساسي الى التجنب او التهرب من أداء الفريضة المالية للمكلفين لاقتناعهم بعدم

الاستفادة من تمويلاتهم للخرينة لاحقاً، الأمر الذي يتسبب في الخسارة الجسيمة لها لعدم تمكنها من تحقيق اية استثمارات او مشاريع، وهو ما يقف ويحول دون تحقيقها لكافة البرامج المخططة لها.

4.4. الآثار المالية : ان خطورة التهرب الضريبي بالنسبة للخرينة العامة تتمثل في انخفاض حصيلة الضرائب، ما يؤدي الى عجز الدولة في تغطية النفقات العامة، وهو ما يدفعها الى انتهاج سبل جديدة كالزيادة في الاسعار الضرائب، او الاقتراض الداخلي او الخارجي، او الإصدار النقدي الجديد بما يصاحبه من مخاطر التضخم وارتفاع الأسعار وكذلك الاخلال بقواعد العدالة الاجتماعية وتحميل أصحاب الدخل المحدود المزيد من الأعباء نتيجة التضخم، اذ قد تتحمل الدولة الكثير من النفقات في سبيل مكافحة التهرب الضريبي بدلا من توجيه تلك النفقات الى تحقيق المزيد من الخدمات العامة والمشروعات. (هيثم عبد الخالق، 2017، ص 27)

وعليه وتبعاً لهذا العنصر نستنتج بان التهرب الضريبي يؤثر تأثيراً مباشراً على الخزينة العامة من ناحية العجز المالي الذي يسببه لها، ما يتسبب في اختلال التوازن في ميزانية الدولة بين الإيرادات والنفقات، التي تؤدي بدورها الى إعاقة دورها في القيام بوظائفها وواجباتها تجاه الافراد، ما يجعلها تلتجأ الى طرائق تمويلية أخرى كالاقتراض وغيره وما ينجر عنه من تبعات سلبية على الاقتصاد الوطني، بعدم القدرة على السداد لاحقاً، ناهيك عن المخاطر الأخرى التي تكون في الأساس مرتبطة بعجز الخزينة العامة نتيجة للتهرب من دفع الضرائب المستحقة للدولة من طرف المكلفين بأدائها.

5.4. الآثار السياسية : وجب على الدولة وضع استراتيجية رئيسية لضمان الممارسة الواعية للوظيفة السياسية للضرائب المتكفلة بتسيير كافة شؤون المجتمع الداخلية والخارجية، حيث يتم في اطارها رسم سياسات الفرائض المالية اللازمة لها والتخطيط لتنفيذها، الأمر الذي يقتضي توافر قاعدة بيانات شاملة وسليمة، ومن ثم بناء نظام ضريبي يكفل تحقيق اهداف الدولة على اختلافها وتنوعها. (مراد، 1997، ص 07)

اي انه ولضمان نجاح هذه الاستراتيجيات، لابد للدولة من العمل على عصنة الجهاز الإداري الضريبي بكل ما يحتويه من كيانات مادية ومعنوية، وذلك بغية ضمان تحصيل الفرائض الضريبية على اكمل وجه، ولضمان أدائها وجب العمل على توعية الفرد بأهميتها من خلال ما سيجنيه من جرائها لاحقاً، ذلك ان العمل الجدي بهذه الاستراتيجيات يدل على تحقيق سياسة جبائية فعالة، والعكس صحيح، وهو ما اشترك فيه مع العنصر السابق الذكر (الأثر المالي)، من حيث فعالية الأثر

السلبى الذي يصيب الجانب المالى للدولة لابد ان تكون له اثار سلبية تصيب الجهاز السياسى لها.

فالعلاقة الثنائية الوطيدة التى يشكلمها هذان الجانبان السياسى والمالى، سواء بالسلب او الايجاب، تساهم فى التأثير على كىانات الدولة من خلال التحكم فى سياساتها الاقتصادية والاجتماعية المؤدية بدورها فى التحكم والتأثير على استقرارها السياسى.

6.4. الاثار على فعالية النظام الضريبي: يقصد به مدى فعالية وقدرة النظام الضريبي على تحقيق اهداف الدولة بشكل متوازن. (مراد، 2016، ص 161) فى حين ان عدم تحقيق هذه الفعالية، هو ما يساعد فى انتاج التهرب الضريبي المساعد على تقليص الإيرادات المالية للدولة، والتى تعتبر الضريبة احد مصادرها، إضافة الى عدم تحقيق مبداء العدالة وغيرها من السياسات التى تعمل هذه الظاهرة على القضاء عليها. (فوزى، 2003، ص 281)

وبالتالى يعتبر النظام الضريبي البوصلة التى توازن بين مختلف الأهداف التنموية والسياسية للدولة، بالتوازي مع اهداف افراد المجتمع.

وعليه كلما كان التوازن قائم كلما كانت الفعالية متحققة بالنسبة للنظامية الضريبية، وكما ساهم ذلك فى تحقق اهداف الفرد و المجتمع من جهة أخرى، غير انه و اذا حدث أى خلل من حيث الموازنة، وحصل ترجيح لكفة مقابل كفة أخرى، يكون الفشل مكبلا لسريان النظام الضريبي بطريقة ناجعة وفعالة، بحيث تتبلور كينونته فى عدم تحقيقه لأدنى مستويات الاستقرار الضريبي الواجب تحقيقها.

وفى الأخير نستنتج بانه وعلى الرغم من اختلاف اثار جريمة التهرب الضريبي، الا ان سلبياتها تدور فى حلقة واحدة، تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بكامل جزئياتها و الذى يمثل المكلف المتهرب من دفع واجبه الضريبي احد اهم هذه الجزئيات، التى تساهم فى اضعاف الخزينة العمومية والتقليص والحد من خدماتها .

5. مناقشة عامة :

بداية لا يمكن فصل الجريمة بشكل عام و الجريمة الضريبية بشكل خاص عن الظروف الاجتماعية والثقافية والأخلاقية والسياسية والاقتصادية التى يمر بها المجتمع، ذلك ان هذه العوامل تعتبر من اهم المسببات المسؤولة عن الفعل او السلوك الاجرامى، اذ ان الجرائم بصفة عامة وجريمة

التهرب الضريبي بصفة خاصة ماهي الا ردود فعل على الأوضاع السابق ذكرها نخص منها القانونية والاقتصادية مادام موضوع الدراسة تطغى عليه هاتين الصبغتين، إضافة الى المزج السوسولوجي في تحليل جريمة التهرب الضريبي الذي يلعب الدور الأساسي في فهم الظاهرة محل الدراسة، والذي اضفي على الموضوع صبغة اجتماعية كان لها الدور الأساسي في توجيه فهم الظاهرة عكس ما كانت تظهر عليه، وذلك في محاولة منا لإثراء الموضوع من مختلف جوانبه، بمعنى ان كل جريمة سواء اقتصادية كانت او قانونية وغيرها هي في الأصل اجتماعية ما دامت مرتبطة بالفرد الذي يعتبر احد اهم تركيبات المجتمع.

فالمقاربة السوسولوجية من خلال هذه الدراسة تظهر في تبيان السلوك المنحرف للفرد الراجع بالدرجة الأولى في معظم الأحيان الى تنشئته الاجتماعية الغير سوية، اذ ان عدم تمكن العائلة او المحيط الاجتماعي من تغذية ميله بطريقة صحية واشباع حاجاته الأساسية بطريقة إيجابية نتيجة لعدة عوامل (فقر، بطالة... الخ)، كل ذلك سيساهم في نشوء فرد غير سوي في المجتمع لا تحكمه لا اعتبارات أخلاقية ولا اجتماعية، وبالتالي انعدام الوعي المؤدي الى شيوع الانحراف والجريمة المتسببة في حالات الاختلال والفوضى لتركيبات المجتمع على اختلافها.

فالسلوك الانحرافي تبعاً للنظامية الاقتصادية قائم في الأساس على حالة الصراع بين الدولة او النظام الضريبي وبين الفرد لعدم توافقيه هذا الأخير مع الواجبات الجبائية المقررة عليه، وذلك لعدم رضائه عن تكلفتها وقيمتها، فيلجأ بذلك الى احد الأساليب الغير مشروعة في التهرب من دفع مستحقات الخزينة العامة، ومنه يقع عليه الحد القانوني لهذا الفعل اذا تم الاثبات، اذ لا يتم اثبات قصد التحايل الجنائي الا اذا تم اثبات الفعل المجرم من طرف الجهات المختصة بالمتابعة.

وعليه يمكن القول بان حالة التفكك التي تشهدها المجتمعات في معتقداتها وتصوراتها اتجاه الضريبة، كانت نتيجة لتراكمات قبلية بعدم عدالة توزيع أعباء الضريبة على الافراد لا من حيث مداخيلهم ولا من حيث ارباحهم، فكانت بذلك احد العوامل الأساسية التي ساهمت بشكل او باخر في تعزيز سلوك الفرد لارتكاب جريمة التهرب الضريبي، إضافة الى العوامل السابقة نذكر كذلك الجانب الأخلاقي الذي يعتبر من اهم العوامل المتحكمة في الظاهرة، والذي له اهمية كبرى في تحديد توجه سلوك الفرد، سواء بالإقدام على ارتكاب جريمة التهرب الضريبي بامتثاله لغرائزه وتحقيقاً لمنفعته الخاصة على حساب منفعة الجماعة او بالامتناع عن هذا الفعل.

وبذلك وتبعاً لما جاء مسبقاً، فالنظام القانوني الضريبي بشكل عام وما ينطوي عليه من ملابسات اجتماعية يعتبر المسؤول بصورة مباشرة او غير مباشرة عن معدلات الجريمة في المجتمع،

ذلك ان قصور التشريع الضريبي يعد من بين الأدوات والدوافع الفعالة المسببة والمحرضة على ارتكاب جريمة التهرب الضريبي، اذ لا توجد قوانين جزائية جبائية رادعة للفرد للامتناع عن إتيان الفعل الجرمي، وبالتالي شيوخ الجريمة وتزايد معدلاتها في ظل انعدام الوعي وروح المواطنة بين افراد المجتمع الواحد، ومنه يظهر لنا أهمية الجانب السوسيوولوجي في تحليل جريمة التهرب الضريبي، التي تظهر في الوهلة الأولى بانها جريمة اقتصادية قانونية بحتة لكن عند التعمق في تحليلها يظهر تأصل جذورها الى شيفرات اجتماعية كانت ولأزالت من المسببات الرئيسية في الولوج الى عالم الانحراف والجريمة.

خاتمة :

وعليه وفي الختام نستخلص بان جريمة التهرب الضريبي تشكل اعتداء على المصالح العامة للدول، لما لها من خطورة على جميع المستويات سواء على الافراد أو على السياسات والأنظمة، باعتبارها وسيلة من الوسائل التي تهدف الى التقليل من الموارد المالية، التي تشكل بدورها أداة لتمويل الخزينة العامة للدولة والتي تعتمد اعتمادا رئيسيا على الضريبة في تمويل النفقات العمومية والاستثمار في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية.

ومنه فقد باتت هذه الجريمة تشكل نقطة سوداء في الأنظمة الجبائية لمختلف الدول نتيجة لارتفاع حجم الخسائر المترتبة عنها، وبالتالي عدم القدرة على تحقيق الأهداف المرجوة في مختلف القطاعات، فهي أصبحت حاجسا امام السلطات العامة لكونها تستنزف الركائز الأساسية التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني وتأهيله بفتح المجال امامه للتنافسية الخارجية خاصة ونحن في عصر العولمة وانفتاح الأسواق الخارجية، ذلك ان التهرب ليس قدرا، ولكن ولادته وانتشاره كانت نتاجا لاضطرابات عديدة ومختلفة والتي قد تكون من المسببات الرئيسية في الولوج لعالم الجريمة، ومنه للقضاء على هذه الافة او التقليل منها يجب أولا التكفل الجدي بهذه الظاهرة ويكون بتصحيح هذه الاختلالات ومن ثم إيجاد رادع قوي يمكن الفرد من رفض التهرب ومكافحته، وفي هذا الاطار نورد بعضا من النتائج والتوصيات التي قد تكون من الوسائل الناجعة التي ستساهم في الحد من جريمة التهرب الضريبي :

نتائج الدراسة :

- تنوع الوسائل و الطرق التي يسلكها المكلف للتوصل من العبء الضريبي المفروض عليه أدائه.
- تميز النظام الضريبي بالتعقيد، ما يولد ذلك من ثغرات تزيد من فرص الغش والتهرب الضريبي.
- يعمل التهرب الضريبي على التقليل من الحصيلة الضريبية للدولة، والتي تعتبر بدورها من اهم المصادر التمويلية لها.

التوصيات :

- نشر الوعي لدى المكلف بعدالة تطبيق الضريبة بنزاهة ودون محاباة.
- محاولة زرع الثقة لدى الفرد في نظامه السياسي والضريبي، عن طريق محاولة القضاء على المحسوبية والفوارق الاجتماعية بين المكلفين بدفع الضريبة.
- خلق اواصل التواصل من خلال محاولة بناء علاقات جيدة بين كل من المكلف والإدارة الضريبية والدولة.
- تحسين وتقوية الجهاز الإداري الضريبي، بتوفير قدرات إدارية فعالة كما وكيفا، سواء على الصعيد

البشري او المادي

- اتباع سياسة انفاق فعالة تعكس الواجب الوطني للمكلف في أداء فريضته الضريبية، من خلال المساهمة في تمويل النفقات العامة.
- تعزيز الرقابة و تقوية النصوص التشريعية بحيث لا يكون هناك مجال للثغرات. - وضع صيغ قانونية جديدة مواكبة لطرق التهرب الضريبي المستحدثة خاصة مع انتشار التجارة الالكترونية.

قائمة المراجع :

الكتب:

1. ابن منظور. (1968). لسان العرب. ط1. بيروت. دار صادر.
2. الخطيب خالد شحادة. شامية احمد زهير. (2008). أسس المالية العامة. ط3. عمان. الأردن. دار وائل للنشر والتوزيع.
3. الزبيدي عبد الباسط علي جاسم. (2015). الضرائب على الدخل. ط1. عمان. الأردن. دار الحامد للنشر والتوزيع.
4. السيد مرعي احمد لطفي. (2016). أصول علمي الاجرام والعقاب. ط1. دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع.
5. الوادي محمود حسين. (2010). الأصول العلمية والعملية للضريبة العامة على المبيعات. ط1. عمان. الأردن. دار المسيرة للنشر والتوزيع.
6. حجازي مصطفى. (1981). الأحداث الجانحة- دراسة ميدانية نفسية اجتماعية- ط2. بيروت. دار الطبيعة.
7. رمزي نبيل. (1999). النظرية السوسيوولوجية المعاصرة، أصولها الكلاسيكية واتجاهاتها المحدثة (قراءات و بحوث). الإسكندرية. مصر. دار الفكر الجامعي.
8. زغدود علي. (2005). المالية العامة. ط5. بن عكنون. الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية.
9. عبد الفتاح مراد. (1997). التعليق على قوانين الضرائب على الدخل والضريبة الموحدة. ط1. الإسكندرية. دار الكتب و الوثائق المصرية.
10. عبد الله خالد امين. الطحله حامد داود. (2015). النظم الضريبية: دراسة مقارنة ضريبة الدخل الضرائب الجمركية ضريبة المبيعات. ط1. عمان. دار وائل للنشر والتوزيع.
11. عطوي فوزي. (2003). المالية العامة -النظم الضريبية وموازنة الدولة- لبنان. منشورات الحلبي الحقوقية.
12. عفانة عدي. القطاونة عادل. (2008). المحاسبة الضريبية. ط1. الأردن. دار وائل للنشر.
13. عناية غازي. (2006). النظام الضريبي في الفكر المالي الإسلامي- دراسة مقارنة- الإسكندرية. مصر. مؤسسة شباب الجامعة.
14. عقيلي عمر وصفي. (2013). دليل المصطلحات و المفاهيم الأساسية في العلوم الإدارية و المالية و المصرفية و التسويق. حلب. سوريا. اقرا للنشر و التوزيع.
15. ناصر مراد. (2016). فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق. ط2. بن عكنون. الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية.
16. نايف علوان قاسم. زيان نجية ميلاد. (2008). ضريبة القيمة المضافة: المفاهيم-القياس-التطبيق. ليبيا. دار الثقافة للنشر و التوزيع.

المقالات:

17. إسماعيل هيثم عبد الخالق. كاظم عباس نوار. (2017). دور الغرامات في الحد من التهرب الضريبي في الفنادق السياحية العراقية-دراسة تحليلية في فندق السدير - مجلة جامعة كربلاء العلمية. المجلد 15، العدد 04.
18. طلب محمد فؤاد. (2018). مفهوم التهرب الضريبي وأثره في المجتمع – دراسة قانونية تحليلية-، مجلة كلية العلوم الإسلامية. المجلد 10. العدد 18. ص-ص 473-497.
19. محمد جاسم سهام. (2011). العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية وتأثيرها في الحد من التهرب الضريبي، مجلة الاقتصادي الخليجي. المجلد 27. العدد 19. ص-ص 01-33.

الرسائل الجامعية:

20. بن محمد العبد الوهاب سرور. (2004). الدافع و الباعث على الجريمة وأثرهما في العقوبات التعزيرية. رسالة ماجستير في العدالة الجنائية(منشورة). الرياض. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

21. سعد علاء سعيد حسين. (2014). تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر مكاتب المحاسبة والدوائر الضريبية. رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل (منشورة). غزة. الجامعة الإسلامية.

المواقع الالكترونية:

22. ماهية الجريمة وتأصيلها الشرعي والقانوني. (2013/09/27). تم الاسترداد من: <http://www.mohamoon.com/montada/>.

اطلع عليه في 2021/12/20.

المراجع بالأجنبية:

23. Andrée Bari lari .(1992). **Lexique fiscale**. 2^{ème} édition. Paris. Dalloz.

24. J.C.Martinez. (1984). **La fraude fiscale**. France. PUF.